

وكلاء وزارات الداخلية الخليجيون يبحثون مسيرة التعاون الأمني المشترك

بحث وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس موضوعات تتعلق بمسيرة التعاون الأمني المشترك وذلك في اجتماعهم العاشر المنعقد في سلطنة عمان.

واطلع الوكلاء على عدد من التقارير الحالية إليهم من الأجهزة واللجان الأمنية المتخصصة التي اتخذوا بشأنها التوصيات والقرارات المناسبة لتعرض لاحقا في اجتماعهم الدوري القادم في أكتوبر المقبل.

واكدوا ضرورة توثيق التعاون بين المنظمات الأمنية الخليجية مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجالات الأمنية بما يثري العمل الأمني الخليجي المشترك بين دول المجلس ويعزز جهودها ومساعدتها الخير.

استعرضت صحيفة مساءة المطير وهايف للصالح وأكدت دعمها وموازرتها للوزير

الحكومة: الاستجابات حق للنواب لكن يجب أن تكون في إطار الشرعية الدستورية

■ نثمن الإنجاز الذي حققته الجهات الأمنية السعودية في إحباط المخطط الإرهابي على مقر رئاسة أمن الدولة بمدينة الزلفي

الصدد أشاد مجلس الوزراء بالإنجاز الذي حققته الجهات الأمنية السعودية في إحباط المخطط الإرهابي على مقر رئاسة أمن الدولة بمدينة الزلفي شمال الرياض يوم أمس والذي أسفر عن مقتل عدد من الإرهابيين ويؤكد وقوف دولة الكويت مع شقيقتها المملكة العربية السعودية ومساندتها لكل جهد يسهم في مواجهة الإرهاب وكل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار للمملكة والمنطقة.

كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة لحوادث التفجيرات المؤسفة التي استهدفت فنادق وكنائس في جمهورية سريلانكا الصديقة يوم أمس الأحد والتي أسفرت عن سقوط المئات من القتلى والجرحى والمجلس إذ يعرب عن أسفه البالغ لهذه الجريمة الإرهابية التي تستهدف أرواح الأبرياء يؤكد على موقف دولة الكويت المناهض للعنف والإرهاب بكافة صوره وأشكاله كما يعبر عن خالص مواساته لجمهورية سريلانكا الصديقة حكومة وشعبا ولاسر الضحايا خاصة.

ومن جانب آخر أعرب مجلس الوزراء عن بالغ أسفه للحريق الذي اندلع في كاتدرائية سوتردام في العاصمة الفرنسية باريس مؤخرا والذي ألحق أضرارا جسيمة في الكاتدرائية التي تعد رمزا دينيا وثقافيا وتاريخيا.



الوزيران الحبرف والصالح خلال الاجتماع



جانب من اجتماع مجلس الوزراء

■ الكويت تقف مع شقيقتها المملكة وتساندها بكل جهد يسهم في مواجهة الإرهاب وكل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة

■ ندين بشدة حوادث التفجيرات الإرهابية المؤسفة التي استهدفت فنادق وكنائس في سريلانكا وأسفرت عن سقوط المئات من الأبرياء

الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة قادمة لمجلس الأمة. وفي هذا الإطار استعرض مجلس الوزراء صحيفة الاستجواب المقدم إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وإذ يؤكد مجلس الوزراء مجددا أن الاستجواب حق كفله الدستور لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة مشددا أيضا على أن ممارسة هذا الحق يجب أن تكون في إطار الشرعية الدستورية وتحقيقا للمصلحة العامة ومتطلباتها مؤكدا على دعمه ومؤازرته لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في مواجهة الاستجواب المقدم له وفق الأطر الدستورية والقانونية.

ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أكد خلال الاجتماع أن الاستجواب حق كفله الدستور لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة مشددا أيضا على أن ممارسة هذا الحق يجب أن تكون في إطار الشرعية الدستورية وتحقيقا للمصلحة العامة ومتطلباتها مؤكدا على دعمه ومؤازرته لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في مواجهة الاستجواب المقدم له وفق الأطر الدستورية والقانونية.

سمو رئيس مجلس الوزراء اليرفق به الاستجواب المقدم من العضوين محمد هايف الطيرى ومحمد براك الطيرى نائب رئيس مجلس الوزراء للدراسة وإبداء الرأي. كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع بهذا الصد على كتاب رئيس مجلس الأمة الموجه إلى

المطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة يوم أمس الأحد لمناقشة آخر تطورات القضية الفلسطينية والذي تم خلاله التأكيد على رفض أي خطة أو صفقة بشأن القضية الفلسطينية لا تتماشى مع المرجعيات الدولية كما أشاد بكلمة فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس والتي نوه فيها بموقف دولة الكويت الداعم للقضية الفلسطينية وذلك خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2018/2019 وفق الخوايت والمرجعيات الأمنية والدولية المتعارف بها في هذا الشأن.

ومن جانب آخر استعرض المجلس التقريرين المقدمين من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهما تقرير لجنة التنمية البشرية والعمرانية بشأن استراتيجية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2020/2015 في ضوء رؤية الكويت

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول نتائج الزيارة التي قام بها للبلاد مؤخرا نيكولاي ملادينوف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط حيث قدم بالغ الشكر والتقدير للدور التاريخي الذي تضطلع دولة الكويت فيه ودعمها اللامحدود لكافة المساعي الدولية الرامية إلى إنهاء الصراع في الشرق الأوسط كما تم خلال الزيارة استعراض التطورات الأخيرة المتعلقة بالجهود الإقليمية والدولية الداعمة لعملية السلام في المنطقة. كما أحاط الخالد المجلس علما بنتائج مشاركته في الاجتماع

شرح له جهود الكويت لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية

رئيس «الجهاز المركزي» بحث مع رئيس مكتب «مفوضية اللاجئين» تعزيز التعاون



العضلة مستقلا حاديين

بصورة غير قانونية والتي شملها القانون 2011/409 وفي مقدمتها مجانية العلاج والتعليم وتضخيم إصدار شهادات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق إضافة إلى استخراج رخص القيادة.

وذكر الجهاز أن الفضلة أوضح للوفد أن هذه الفتة معفية من كل الرسوم الصحية كما أنها تمنح بطاقة تنويثة اسوة بالواطنين الكويتيين وشدد على أن التجنيس حق سيادي للدولة.

افتتاح الجهاز للتواصل مع تلك المنظمات والعمل في جو من الوضوح والشفافية.

وأشار إلى أن الفضلة أشاد خلال الاجتماع بالجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى العالمي شارحا الجهود التي تبذلها الكويت من أجل حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وأفاد بأن حداثين والوفد المرافق له اطلعوا خلال الاجتماع على كل الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الدولة لفئة المقيمين

بحث رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضلة مع رئيس مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت سامر حدادين تعزيز التعاون مبينا جهود الكويت لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وأوضح الجهاز في بيان صحافي أسس أن الاجتماع يأتي في إطار الاجتماعات الدورية مع ممثلي المنظمات الحقوقية والدولية تعبيراً عن

«الأعلى للتخطيط»: الانتهاء من إعداد مسودة أهداف التنمية المستدامة

أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي أمس الانتهاء من إعداد المسودة الأولى للتقرير الطوعي لأهداف التنمية المستدامة الذي ستقدمه البلاد لمنظمة الأمم المتحدة في يونيو المقبل. جاء ذلك في تصريح أدلى به مهدي للصحفيين على هامش الاجتماع الثالث للشركاء الوطنيين والمعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحضور ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني في الكويت.

وقال إن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي نظمت بالتعاون مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ورشة عمل للشركاء الوطنيين من المجتمع المدني المعني بتحقيق المزيد من أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن الكويت تعاملت مع ملف التنمية المستدامة واجندة 2030 "بحرفية كبيرة" مبينا أن اللجنة الوطنية المتابعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تم تشكيلها بالتعاون مع وزارة الخارجية والإدارة المركزية للأحصاء وممثلين عن القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية.

وأكد مهدي أن الهدف من الاجتماع هو التشاور مع المجتمع المدني في كيفية العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبحث الآليات التي تحقق هذا الغرض خصوصا وأن المجتمع المدني النشط يملك قدرات لا يستهان بها في التواصل مع المجتمع.

«القوى العاملة»: فتح أبواب التوظيف لـ 200 كويتي في شركة صناعات الغانم

أعلنت نائب المدير العام لشؤون القوى العاملة الوطنية إيمان الأنصاري عن يوم وتقبلي بعنوان «قد التحدي» والذي يقام بالتعاون مع شركة صناعات الغانم بهدف تعيين الكويتيين الراغبين بالعمل في القطاع الخاص. وقالت الأنصاري أن هذا اليوم الوطني يوفر أكثر من 200 فرصة وتقليبية في جميع قطاعات شركة صناعات الغانم. وسوف يتم عرض الفرص الوظيفية وإجراء المقابلات الوظيفية في مقر الهيئة قطاع العمالة الوطنية الكائن في الرقعي وذلك يوم الثلاثاء 23 الجاري. الساعة التاسعة صباحا.

وأفادت الأنصاري فيما يخص الاشتراطات الواجب توفرها للمتقدم أن يكون كويتي الجنسية، حاصل على أحد المؤهلات سواء كان جامعي، دبلوم، أو ثانوي متوسط من الذكور والإناث، مبيته أن الأوراق الرسمية المطلوبة أصل وصورة البطاقة المدنية وآخر مؤهل علمي معتمد. وأكدت أن الهيئة تتطلع إلى تسجيل كل من يملك الجدية والرغبة الحقيقية بالعمل في القطاع الخاص، وقدمت الدعوة لجميع الشركات ومؤسسات القطاع الخاص الراغبين بفتح أبواب التوظيف لأبنائها الكويتيين للتقدم إلى قطاع تنمية العمالة الوطنية بالهيئة بمتطلباتها الوظيفية.

بعد تلقي بلاغ يتضمن شبهة جريمة فساد في حق المذكورين

«نزاهة» تحيل مدير إدارة ومشراف عقد ومدير مشروع في «الأشغال» إلى النيابة



هيئة مكافحة الفساد

البحر والتحري والتحقيق وسماع شهادات المبلغ والشهود والمختصين والانتقال والضبط القضائي.

وأضاف بوزير أن "نزاهة" خفصت من نتائج إجراءاتها وأعمالها وإطاعات إلى توافر شبهات جديفة على ارتكاب المبلغ ضدهم جرائم الاستيلاء ونسبيل الاستيلاء على المال العام وجريمة التزوير.

وأوضح أن هذه الجرائم مؤتمة بموجب المواد رقم 10 من القانون 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والمادتين 257 و 48 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس إحالة مدير إدارة ومشراف على أحد العقود لدى وزارة الأشغال العامة ومدير مشروع لدى إحدى الشركات المتعاقدة مع الوزارة إلى النيابة العامة بعد تلقي بلاغ يتضمن شبهة جريمة فساد في حق المذكورين.

وقال المتحدث الرسمي الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق محمد بوزير في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن "نزاهة" قامت بمباشرة مهامها وإعمال اختصاصاتها حيال تلك الواقعة واتخاذ إجراءات